الاستراتيجية الامريكية فى عهد دونالد ترامب لاحتواء الصعود الصينى
The Donald Trump-era strategy to contain China's rise

الملخص :

شهدت العلاقات الصينية الأمريكية توتراً ملموساً، منذ تولي دونالد ترامب لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧ ، وخاصة بعد أن تبنى الأخير جملة من السياسات التصعيدية إزاء الصين، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. وقد تجسدت تلك السياسات الاقتصادية بشكل أساسي فيما بات يعرف "بالحرب التجارية الأمريكية على الصين".وقد تجلت تلك الحرب من خلال سياسات وممارسات اقتصادية أمريكية جديدة، كان من أبرزها فرض رسوم جمركية جديدة على السلع المستوردة من الصين، وسحب الاستثمارات الأمريكية من الأخيرة، بالإضافة إلى إرغام عدد من الشركات الصينية على مغادرة السوق الأمريكية. وكردة فعل تصعيدية، اتخذت الصين بدورها جملة من الإجراءات الاقتصادية والتجارية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كفرض رسوم جمركية جديدة على الواردات الأمريكية، وغيرها. ونتيجة لتلك الحرب التجارية بين البلدين، شهدت العلاقات الاقتصادية الثنائية تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفضت الصادرات والواردات بين البلدين بشكل ملموس، وهو ما انعكس بدوره سلباً على حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأدى إلى تراجع مكانة الصين كشريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا، دخلت العلاقات الصينية الأمريكية مرحلة جديدة من التوتر والتصعيد، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً على الساحة الدولية حول ما ستؤول إليه العلاقات الثنائية على ضوء ذلك التصعيد، وحول مستقبل تلك العلاقات على المدى القريب، وبالأخص في فترة رئاسة الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب .

الكلمات المفتاحية: السياسات التصعيدية ، الحرب التجارية ، العلاقات الاقتصادية .

Abstract:

Sino-American relations have witnessed significant tension since Donald Trump assumed the presidency of the United States in 2017, especially after the latter adopted a set of escalatory policies towards China, especially on the economic level. These economic policies were mainly embodied in what became known as the "American trade war against China." This war was manifested through new American economic policies and practices, the most prominent of which was the imposition of new customs duties on goods imported from China, and the withdrawal of American investments from the latter, in addition to... To force a number of Chinese companies to leave the American market

As an escalatory reaction, China in turn took a number of economic and trade measures against the United States of America, such as imposing new customs duties on American imports, and others. As a result of the trade war between the two countries, bilateral economic relations witnessed a noticeable decline, as exports and imports between the two countries decreased significantly, which in turn reflected negatively on the volume of trade exchange between the two countries, and led to a decline in China's status as a trading partner of the United States of America.

Hence, Chinese-American relations entered a new phase of tension and escalation, which sparked widespread controversy on the international scene about what bilateral relations will become in light of that escalation, and about the future of those relations in the near term, especially during the presidency of former US President Donald Trump.

Keywords: : Escalation policies, trade war, economic relations.

المقدمة:

تنوعت استراتيجيات احتواء الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين فى عهد الرئيس السابق ترامب ما بين فرض قيود جمركية (الحروب التجارية) ضد الصين – استراتيجية عسكرية – السيطرة على مناطق نفوذ .حيث . فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي خاض حملته الانتخابية عام ٢٠١٦ تحت شعار "أميركا أولاً"، رسوماً بنسبة ٢٥ بالمئة على واردات الفولاذ و ١٠ بالمئة على واردات الألمنيوم من دول عديدة لتقليص العجز التجاري الأمريكي. وقد بلغ هذا العجز ٥٦٦ مليار دولار في ٢٠١٧، منها ٣٧٥,٢ مليارا مع الصين، أكبر منتج للصلب والألمنيوم في العالم.

وعشية تطبيق هذه الرسوم، علق دونالد ترامب الرسوم الجمركية على عدد كبير من البلدان، لكنه لم يستثن الصين. وردت بكين بإصدار قائمة تضم ١٢٨ سلعة فرضت عليها رسوما تتراوح بين ١٥ و ٢٥ بالمئة إذا فشلت المفاوضات مع واشنطن. كما نشرت واشنطن لائحة بمنتجات صينية يمكن فرض رسوم عليها، رداً على "النقل القسري للتكنولوجيا والملكية الفكرية الأمريكية". ردت بكين بقائمة واردات بالقيمة نفسها ٥٠ مليار دولار ، بعدها بدأ البلدان بسرعة حربا تجارية، عبر فرض رسوم أميركية على ٣٤ مليار دولار من الواردات الصينية. وفرضت الصين رسوما على بضائع بقيمة ٣٤ مليار دولار أيضا.

كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية رسوما جديدة على منتجات صينية بقيمة ١٦ مليار دولار، غداة استئناف محادثات. وفي الصين، بدأ تطبيق رسوم بنسبة ٢٥ بالمئة تستهدف ١٦ مليار دولار من البضائع الأمريكية. وفرضت واشنطن رسوما جمركية نسبتها عشرة بالمئة على مئتي مليار دولار من الواردات الصينية، وردت بكين برسوم جمركية على سلع أميركية بستين مليار دولار.

بعدها اعلن دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جينبينغ هدنة. فواشنطن التي خططت لرفع الرسوم الجمركية ٢٥ بالمئة في الأول من يناير على مئتي مليار دولار من الواردات، علقت هذه الزيادة

لمدة تسعين يوما. من جانبها، تعهدت بكين شراء كمية "كبيرة جدا" من المنتجات الأمريكية، وعلقت لثلاثة أشهر الرسوم الإضافية المفروضة على السيارات وقطع غيار السيارات الأمريكية وسمحت باستيراد الأرز الأمريكي.كما فتح دونالد ترامب جبهة جديدة بإصداره مرسوماً يحظر على شركات الاتصالات الأمريكية شراء معدات من شركات أجنبية اعتبر أنها تمثل خطراً عليها، في إجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة. أعلنت الإدارة الأمركية أنها تشتبه بأن الشركة الرائدة عالمياً في شبكة الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين ووضعتها على قائمة الشركات المحظور بيعها منتجات التكنولوجيا، الا بإذن خاص. وزادت الصين التعرفات الجمركية على منتجات أمريكية بقيمة ٦٠ مليار دولار، وأعلنت بكين أنها تعد لائحة سوداء بالشركات الأجنبية "غير الموثوق بها."في قمة مجموعة العشرين في أوساكا، اعلن ترامب وشي هدنة جديدة في الحرب التجارية، مع تعهد واشنطن عدم فرض رسوم إضافية وإعلان ترامب أن مفاوضات التجارة ستستأنف. استؤنفت هذه المفاوضات هاتفيا ثم في لقاء عقد في ٣٠ و٣١ يوليو ٢٠١٩ في شنغهاي بعدما رأى أن بكين لا تفي بتعهداتها شراء منتجات زراعية ووقف بيع مادة الفنتانيل التي تعتبر من المخدرات الأكثر فتكا في الولايات المتحدة، أعلن ترامب عن فرض رسوم جمركية إضافية تبلغ عشرة بالمئة على سلع صينية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار لم تكن قد طابتها اللإجراءات العقابية، اعتبارا من الأول من سبتمبر ٢٠١٩.

كما سمحت الصين بخفض سعر عملتها الذي تراجع إلى أقل من العتبة الرمزية البالغة ٧ يوان للدولار الواحد، وهو الأدنى منذ أحد عشر عاما. تتهم واشنطن بكين بالتلاعب بعملتها لدعم صادراتها، وهذا ما ينفيه البنك المركزي الصيني.أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة أن الشركات الصينية أوقفت شراء منتجات زراعية أمريكية .

كما أعلن الرئيس الامريكى السابق ترامب إرجاء تطبيق رسوم جمركية جديدة بنسبة ١٠ بالمئة على منتجات استهلاكية كان مقررا في الأول من سبتمبر، إلى ١٥ ديسمبر ٢٠١٩ . اعترف الرئيس الأميركي بأنه يريد تجنب ارتفاع في الأسعار قبل موسم التسوق في نهاية العام.وردت

بكين حيث أعلنت عن إجراءات انتقامية تتمثل بفرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية بقيمة ٧٥ مليار دولار. رد ترامب على الفور بدعوة الشركات الأميركية على إيجاد بدائل لإنتاجها في الصين. قررت الإدارة الأميركية أن تزيد اعتبارا من الأول من أكتوبر ٢٠٢٠ الرسوم الجمركية لتصبح ٣٠ بالمئة بدلا من ٢٥ بالمئة، على سلع صينية بقيمة ٢٥٠ مليار دولار. في المقابل فرضت على السلع المتبقية المستوردة من الصين التي تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليار دولار رسوم نسبتها ١٥ بالمئة بدلا من ١٠ بالمئة، اعتبارا من الأول من سبتمبر. واستثنت من ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع التي ستفرض عليها الرسوم اعتبارا من ١٥ ديسمبر.ان نهوض الصين احدث صدمات للطبقات العديدة للولايات المتحدة بما فى ذلك الطبقات الاقتصادية والعسكرية والنفسية، اما الاستراتيجية الامريكية فتسعى الى تأجيل خطوات ومدى نهوض الصين بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية .

ومن هنا كانت تنظر الولايات المتحده الامريكيه للصعود الصينى على كونه عائقا فى مواجهه الرغبه الامريكيه فى الهيمنه على الشئون العالميه،خاصه فى سياق اختلاف رؤيه كل منهما لطبيعه النظام الدولى،اذ ترفض الصين فكره الهيمنه الامريكيه على شئون العالم،كما ترفض فكره الزعامه الدوليه، وتؤكد بدلا منها على ان اى نظام عالمى لابد ان يقوم على مبدا ان كل الدول صغيره او كبيره يجب ان تتساوى فى العلاقات الدوليه،مع التركيز على رفض فكره التدخل فى الشئون الداخليه للدول، وضروره احترام قرارات الامم المتحده والتاكيد على ان النظام متعدد الاقطاب هو النظام الامثل لتحقيق التنميه السياسيه والاقتصاديه وبذلك تختلف رؤيه كل منهما لطبيعه النظام الدولى.ومن ثم تحاول الولايات المتحده الامريكيه عرقله الصعود الصينى .وتحجيم الدور الصينى العالمى ذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين فى قضايا الديمقراطيه وحقوق الانسان

وتايوان وكذلك العمل على دعم التحالف الامريكى مع القوى الاخرى فى اسيا ومحاوله بسط الفوذ الامريكى فى المجال الحيوى للتحرك الصينى. فكانت تلك هى الصوره الامريكيه للصعود الصينى .وكانت الصين اكثر دول المنطقه التى حظيت باهتمام الولايات المتحده الامريكيه،خاصه فى ظل نموها السريع.

موجز الدراسات السابقة : –

الصعود الصيني إلى "اللاقطبية" ، سعي الباحث فيها الي توضيح الدور الذي لعبته الصين والمكانه التي حظيت بها وهيمنتها علي الساحة الدولية وتحول ميزان القوي لصالحها علي المستوي الساسي وايضا الاقتصادي فقد تفوق الاقتصاد الصيني علي علي الاقتصاد الامريكي ليصبح اكبر اقتصاد في العالم وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي لدول العالم . مقومة وفقا لمنهجية تعادل القوةالشرائية التي تتيح قدرة أفضل وأكثر موضوعية على القياس المقارن للناتج المحلي الإجمالي من منهجية تقويم الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأسعار الصرف الاسمية . وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠١٤، نحو ١٧,٦١٧ تريليون دولار، تمثل نحو ١٦,٣٢% من حجم الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام، وفقا لمنهجية التقدير ذاتها، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، في هذا العام، وفقا للتقدير ذاته، نحو ١٧,٤١٨ تريليون دولار، تمثل ١٦,١٤% من الناتج العالمي الإجمالي. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا لتقديرات البنك الدولي، بحسب هذه المنهجية، نحو ١٩,٨١٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، تمثل نحو ١٧,٣٥% من الناتج العالمي الإجمالي، ليزيد الفارق بينه وبين الاقتصاد الأمريكي،كما أوضحت هذه الدراسة أثار هذا الصعود الصيني السريع في العديد من هياكل القوة الدولية توقعات عديدة بتحول الصين إلى قطب دولي خلال المدى القريب، وربما إلى قائد دولي في الأمد البعيد، وبما لا يتجاوز نهاية القرن الحالي. بل ذهب البعض إلى افتراض أنه في ظل صعود القوة الصينية، ونزعات المراجعة

الدولية والإقليمية لدي العديد من القوي الرئيسية، وإخفاق القيادة الأمريكية للنظام العالمي، أو – على الأقل– هشاشتها.

واختتمت الدراسة بنتيجة نهائية تكمن فى إن بنية النظام العالمي الراهنة، والتحديات التي تواجهها الصين، داخليا وخارجيا، ستدفعان السياسة الخارجية الصينية للانخراط بدرجة أكبر في شبكة تفاعلات لاقطبية، في الأمدين القريب والمتوسط، بأكثر مما ستسعي إلى إعادة بناء قطبي شامل في النظام العالمي، بانتظار وضوح الرؤية بالنسبة لحدود صعود القوي الدولية الأخرى في النظام الدولي، خاصة روسيا، واكتمال تأسيس ركائز الحضور الإقليمي الصيني، ممثلا في مشروع إعادة إحياء طريق الحرير القديم.

ودراسة بعنوان واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي .. القيود والفرص حيث تناول الباحث النظريات المفسرة للصعود والنمو الصيني من خلال رويئتين" الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة ". وقد رأى الباحث ان المدرسة الكلاسيكية التي نشأت مع بداية الحرب العالمية التانية ، اعتبرت القوة هي المحرك الاول لسلوكيات الدول ازاء بعضها البعض والقوة تقاس بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وذلك بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهلها هذا الحجم لها وفي هذا الاطار يميل اصحاب تلك المدرسة الي اعتبار ان الصين مصدر خطر علي مستقبل الاستقرار العالمي لما تقوم به من دور دءوب لترسانتها العسكرية لاسيما النووية من جهة وقيامها بتحقيق معدلات للنمو فاقت ما حققته دول الغرب الراسمالي من ناحية اخري .

ناهيك عن وضع الصين كقوة سياسية اقليمية في منطقة جنوب شرق اسيا لها اعتبارها ووزنها الاقليمين ، كما انتقل الباحث الي تناول المدرسة الانشائية وخلص إلي أن انصار تلك المدرسة يرون ان القوة الصينية الصاعدة لا تمثل خطرا علي الاستقرار العالمي أو الاقليمي وهم يرون ان مفهوم " البني المعيارية "هو الذي يفسر اسباب هذا الاعتقاد فهي تعني التوقعات المشتركة بين الفاعلين الدوليين بخصوص السلوكيات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها .

ودراسة بعنوان " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي " ١٩٧٨- ٢٠١٠ ، حيث تضمنت الدراسة علاقات الصين الخارجية كذلك تضمنت الابعاد المختلفة لمكانة الصين في النظام الدولي المعاصر والمعوقات التي تواجه صعودها وطرق التغلب علي هذه المعوقات غير ان من الملاحظ ان هذه الدراسة تناولت بشكل محدود العلاقات البيئية والقضايا المختلفة السلبية الناتجة عن نموها الهائل وطرق التصدي لها .

(ودراسة بعنوان " الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ") . ركزت الدراسة على القاء الضوء علي الصين كواحدة من القوي الصاعدة حيث انها الدولة المرشحة بقوة في الفتره القادمة لان تكون المنافسة للولايات المتحدة الامريكية مهددة مكانتها كقطب اوحد في العالم فلم تعد تزكر الصين الاباسم (التنين ،اللغز ، المارد) نجد ان الباحثة كانت تحاول التعرف علي كيفية تأثير الصعود الصيني علي المصالح الامريكية في الشرق الاوسط؟ وهل التقارب الصيني مع دول شرق اسيا سيهدد المصالح الامريكية ؟ومن له اليد العليا مستقبلا في الشرق الاوسط اهي الصين ام الولايات المتحدة الامريكية ؟ ام الشرق الاوسط نفسه في ظل الهيمنة الامريكية .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة **إلى** :

١ – التعرف على أهم السياسات الحمائية التى اتبعتها كلا من الولايات المتحدة الامريكية والصين فى مواجهة بعضهما البعض اثناء الحرب التجارية بينهم اثناء فترة دونالد ترامب .

٢– التعرف على الاستراتيجية الصينية التجارية الجديدة فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على العالم.

٣- تهدف الدراسة الى رصد العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الصين وخصوصا العلاقة التجارية وما هى نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين وما اثر هذه العلاقات على النظام الدولى، بالاضافة الى الصعود الصينى وتأثيرة على الهيمنة الامريكية وما هى استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية فى احتواء هذا الصعود.

أهمية الدراسة :- تنقسم اهمية الدراسة إلى أهمية :

١ – **موضوعية** :يرجع اسباب اختيار الموضوع إلى الاهتمام بالنظام العالمى والصراع الدولى الدائر بين القوى العظمى ، وبما انه وقد ظهرت صورة اخرى من صور الصراع الدولى بين القوتين العظميتين فى العالم الولايات المتحدة و الصين وهى الحروب التجارية بينهما كان لابد من دراستها.

٢- **علمية** : تنبع أهمية هذه الدراسة من تتبع العلاقات بين قوتين وهما الولايات المتحدة والصين والجذور التاريخية لها ومراحل تطورها وأبعادها لاسيما وأن شكل العلاقات الأمريكية الصينية خلال المرحلة القادمة فى ظل تنامى القدرات الصينية بقوة سوف يحدد ملامح النظام العالمى الجديد القادم.إن العلاقات الأمريكية الصينية – كما أشرنا آنفا- هى علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حينا والتصارع حينا أخر ومرجع ذلك بالأساس اختلافات مصالح كل منهما عن الأخرى؛ فالولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمى والعالمى بما يمكن أن يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومى، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، وضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.

٣- **مجتمعية** : تنبع اهمية الدراسة فى كونها تركز على شكل جديد من اشكال الحروب فى العلاقات الدولية وهى الحروب التجارية مما يؤدى إلى الاستفادة منها لدى صانعى قرارات السياسة الخارجية والتجارية .

٤- **نظرية** : تنبع اهمية الدراسة النظرية من تركيزها على استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية فى احتواء الصعود الصينى للهيمنة على النظام الدولي .

فروض الدراسه :

وتسعى هذه الدراسه الى بيان مدى صحة الفروض التاليه:

-هل القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية للتصدى للنمو الاقتصادى الصينى لها تأثير وحدت من هذا النمو؟

-هل الصين بنموها الاقتصادى تريد ان تتحول لقوى عظمى تنافس الولايات المتحدة الامريكية؟

إشكالية الدراسة :-

تتحدّد مشكلة الدراسة في إن الولايات المتحدة دولة عظمى ذات سيادة عالمية، ودولة قوية؛ ولذا تسعى دائما إلى فرض وضعها السياسى. أما الصين فهى دولة ذات توجهات اشتراكية بينما الولايات المتحدة هى دولة رأسمالية ترفض المد الاشتراكى؛ لذلك تمثّل العلاقات الأمريكية الصينية – كما سبق وأشرنا فى السابق – نمطا فريدا فى العلاقات الدولية؛ فهذه العلاقات لها تعقيداتها الخاصة وصرعاتها الخفية والمعلنة، الظاهرة والكامنة، العاجلة والآجلة. كما أنها تتسم بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من التعاون فى بعض النواحى، وإلى درجة متوسطة من التعاون فى بعض النواحى الأخرى، كما قد يحدث هذا التغير فى نفس القضية بتغير الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذى تتراوح فيه العلاقات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدول الأخرى، وعمق روابط التعاون التى تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما، واختلاف المواقف بشأن الأزمات المتكررة بينهما وخصوصا فترة رئاسة الرئيس الامريكى دونالد ترامب .

تطرح الاشكالية هذا السؤال المحورى

ما العوامل التى تؤثر على العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ؟ وما هى محددات هذه العلاقة ؟

تساؤلات الدراسة : –

١– ما مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ؟

٢– ما دور الصين المتصاعد فى النظام الدولى ؟

٣– ما هى استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء الصعود التجارى الصينى؟

٤– ما هى الرؤية المستقبلية للصعود الصينى؟

٥– ما أوجه التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ؟ وما هى نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين ؟

منهجية الدراسة : – تعتمد الدراسة على :

منهج تحليل النظم

يتكون ذلك المنهج (المدخلات – العمليات – المخرجات – التغذية العكسية) :

١–المدخلات:

تشتمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته. يلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات. فطبقاً لرأي ايستون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطلب والتأييد. تشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه

قد تكون عامة كما قد تكون محددة. وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتشير الثانية إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

٢-**المخرجات :** عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

٣- **التحويل** : تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي. والتحويل هو بمثابة غربلة للمدخلات. وعلى عكس مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبيئتيه المحيطة من جهة أخرى، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته.

٤- **التغذية العكسية :** يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلباً أو إيجاباً ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى، التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الاسترجعاية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.

محاور الدراسة :-

- استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية فى عهد الرئيس دونالد ترامب للتصدى للنمو الاقتصادى للصين.

- نهوض الصين الاقتصادى يشكل تحدى اقتصادى للولايات المتحدة الامريكية

- القرارات التى اتخذها الرئيس دونالد ترامب ضد الصين .

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج عند التعرف على كيفية صنع القرار داخل النظام السياسي الامريكى الخاص بفرض الاجراءات والسياسات الحمائية ضد الصين .

اولا: منظور الولايات المتحدة الامريكية فى النمو الاقتصادى للصين وتأثيراته عليها:-

وقد انقسمت رؤيه الولايات المتحده الامريكيه للصين الى اتجاهين متضادين.فهناك اتجاه يرى فى الصين مصدر تهديد للولايات المتحده الامريكيه،بالاضافه الى انها قد تكون احدى الاسباب المهمه فى احداث الاسباب المهمه فى احداث خلل بتوازن واستقرار منظمه شرق اسيا فى المستقبل القريب. فتطورها الاقتصادى الهائل مع بدايه حقبه التسعينيات،وقدرتها على استغلال الاعداد الهائل من السكان الى طاقه منتجه،وسعيها الى تطوير قدرتها على كافه المستويات، كلها عوامل قد تسهم فى تحوبل الصين الى قوه عظمى او حتى الى قوه مهيمنه.ولذلك فقد اشار انصار ذلك الاتجاه الى ضروره احتواء الصين عن طريق الدخول فى تحالفات مع دول المنطقه،بالاضافه الى ضروره حث الحزب الشيوعى الصينى على تبنى الاتجاه الليبرالى سواء على المستوى الاقتصادى او السياسى.

اما الاتجاه الاخر فقد لا يرى فى الصين ذلك التهديد القوى الذى قد يؤثر على وضع الولايات المتحده الامريكيه على الساحه الدوليه،ويعتمد ذلك الراى على مفهوم العولمه والعلاقات المتشابكه التى تربط الصين بالاسواق الاجنبيه ومواردها،ويرجع ذلك الاتجاه فكره ادراك الحزب الشيوعى الصينى ان ذلك التشابك فى العلاقات بمثابه جواز مرورها للنمو والتطور، والذى يتطلبمنها ان تكون علاقات سليمه ومستقره مع الدول التى تتعامل معها .

ويشير ذلك الاتجاه ايضا الى مجموعه من المشكلات التى تعانيها الصين مثل البيئه ، والفقر،والتفاوت الانمائى وغيرها ،ومايدعم ذلك الاتجاه تصريح رئيس الوزراء الصين ومجموعه من المسؤلين فى الحزب الصينى بان"الصين تحتاج الى بيئه دوليه تنعم بالسلام الذى سيحقق لها

التطور المرجو". ان ما سيحسم اى الاتجاهين اقرب إلى الصحه هو واقع والظروف الاقتصاديه الخاصه بالبلدين، فى اطار المؤشرات سابقه الذكر والتى تؤكد انه لا زالت هناك فجوه كبيره فى الامكانيات بين الصين والولايات المتحده الامريكيه، فلا يمكننا القول ان الصين قد وصلت الى مرحله التكافؤ مع الجانب الامريكى ، والذى يعنى امتلاكها لحوالى (٨٠%) من امكانيات الدوله المهيمنه،وبالتالى فتحول القوه غير وارد فى هذه الحاله وان كانت معدلات نمو الصين تبشر باحتماليه تحقق ذلك فى المستقبل القريب.

ثانيا: الاستراتيجية العسكرية:-

اتجه البنتاجون إلى تطبيق استراتيجية الردع بالإنكار على اختلاف متطلباتها من تحديث القوة المشتركة، وتطوير القدرات المتطورة، وتحديد الأولويات القتالية، لكنه يواجه في ذلك تحدياتٍ عدة. فعلى الرغم من إجماع الحزبين الديمقراطي والجمهوري على التهديد الصيني، إلا أن مؤسسة السياسة الخارجية تتمسك بعقلية القوة العظمى التي ترى أن دور الولايات المتحدة العالمي لا يعدو كونه دفاعًا عن نظامٍ ليبراليٍ موسع، ولا ترى ضرورةً من تعديل الاستراتيجية الدفاعية نتيجةً للقيود المالية الحالية.

أن القوة الجوية تعتبر عنصرًا حاسمًا في توازن القوى التقليدي والردع الأمريكي للصين، وهو ما يتطلب قدرة القوات الجوية الأمريكية والأجنحة الجوية التابعة للبحرية على إبراز قوتها القتالية عبر مسافاتٍ جغرافيةٍ شاسعة وفق متطلبات البيئة الإقليمية. غير أن المزايا التكنولوجية التي طورتها الولايات المتحدة خلال العقد الماضي لمكافحة التطرف والإرهاب لا تجدي نفعًا في ردع الصين أو الحفاظ على توازن القوى بقارة آسيا. وفي الوقت الذي يعيد فيه البنتاجون هيكلة القوة الجوية الأمريكية لمنافسة القوة العظمى، يجب عليه في الوقت نفسه تحديث قدراته القتالية مع زيادة حجمها وتكلفتها الإجمالية. ومع استنزاف الاستعدادات العسكرية لموارد ماليةٍ ومادية ضخمة، شكّك بعض المحللين في الجدوى المالية لهيكلة القوات الجوية. فقد أسفرت العمليات القتالية شبه المستمرة طيلة

العقدين الماضيين، والخلل في الميزانية، وارتفاع تكلفة المعدات العسكرية، عن تراكم مشكلات التحديث، مما يضع ضغوطًا إضافيةً على ميزانية الدفاع.

ويمكن للصين إغراق أو تدمير السفن الحربية الأمريكية والطائرات الحليفة باهظة الثمن، لأن غالبية القوة الجوية الأمريكية ترتكز على قواعد ضعيفة داخل مدى الصواريخ الصينية. لذا، من غير المرجح أن تحقق الطائرات الأمريكية تفوقًا جويًا خلال الأزمات. وبدون معالجة ذلك، يمكن تقويض الجهود الأمريكية لمواجهة العدوان الصيني.

وعلى نطاقٍ أوسع، تحتاج القوة البحرية الأمريكية إلى تطوير مفاهيم جديدة للعمليات، واستخدام تقنياتٍ جديدةٍ رائدةٍ على امتداد عدة جبهات للحفاظ على الردع التقليدي، وإيجاد طرقٍ جديدةٍ لتقويض الميزات التي تتمتع بها أنظمة الطيران والصواريخ الصينية في مواجهة السفن الأمريكية، نظرًا لتطور الصواريخ التي قد يستخدمها جيش التحرير الشعبي لتهديد المقاتلين الأمريكيين، واستغلال بكين لعمقها الاستراتيجي لتطوير جيش التحرير الشعبي البحري (PLA–N)، وهو ما يمثل تهديدًا للهيمنة الأمريكية في البحر، وهو سيناريو لم تستعد له البحرية الأمريكية منذ الحرب الباردة.

وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية في إدراك هذه التحديات؛ فطورت تقنياتٍ جديدة بواسطة سلاح الجو والقوات البحرية لكسر الحلقة المفرغة للتكاليف المتزايدة وردع الصين. ولكن لتحقيق ذلك، تحتاج القوة المشتركة إلى تنفيذ إصلاحاتٍ هيكليةٍ واسعة. وجدير بالذكر، تغير دور القوات البرية الأمريكية في المنطقة في أعقاب انسحاب واشنطن من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في عام ٢٠١٩. ففي أعقاب ذلك، قام البنتاجون بتطوير مفاهيم تشغيلية جديدة وقدرات تقليدية، لمواجهة الصين والحفاظ على توازن القوى في المنطقة

نستنتج مما سبق أن نهوض الصين يشكل تحديات للولايات المتحدة الامريكية فى أربعة نواحي:

الاولى : التحدى الاقتصادى . لا بد من ان يزداد طلب التنمية الصينية الى الطاقة، **الثانية،** التحدى العسكرى. ان الصين دولة كبرى وحيدة لم تحل تكامل اراضيها بعد، وان ازدياد قوتها الفعلية وارتفاع الشعور الوطنى قد يؤديان الى حل مسألة مضيق تايوان عسكريا. **الثالثة،** ان النمط الصينى يحدث صدمات للحرية والديمقراطية الغربيتين. **الرابعة،** نهوض الصين يشكل تحديا للولايات المتحدة الامريكية نفسيا . وتحقيقًا لمسعى الاحتواء الحتمي للصعود الصيني، سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى الحفاظ على إبعاد بكين قدر الإمكان عن فكرة غزو أحد جيرانها، أو امتداد نفوذها في آسيا بشكل عام، حتى لا تصبح قوة إقليمية مهيمنة على هذا الجزء من العالم، وذلك عن طريق: تشكيل أكبر عدد ممكن من التحالفات مع جيران الصين من أجل تقييد حركتها، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي لاحتوائه من خلال تشكيل حلف الناتو. إلا أن المعضلة التي ستواجه الولايات المتحدة في هذا الأمر أن الدول المحيطة بالصين ليست بنفس قوتها، ولن تكون يوما، وبالتالي فلن تستطيع المواجهة إذا وُضعت فيها، فضلا عن أن المسافات بين تلك الدول وبعضها كبيرة جدا.

لذا، يصعب على الولايات المتحدة الامريكية أن تكون حاضرة بالشكل الذي ترغبه. سعيا لتحجيم الصين وكبح طموحاتها الاقتصادية والعسكرية تواصل الولايات المتحدة منذ عدة شهور محادثات مع روسيا لاقحامها في الجهود التي تبذلها لاحتواء الصين ، ولا توجد أي مؤشرات عن كون المحادثات مع روسيا قد حققت أي نجاح لحد الآن. ولحفز روسيا للانخراط في جهود الاحتواء تحاول الولايات المتحدة تقديم بعض التنازلات لروسيا . ربما في اعادة توزيع قواعد الصواريخ الدفاعية التي تم نصبها في بعض دول المنظومة الاشتراكية السابقة في أوربا ، وكذلك في تركيا والخليج العربي ، اضافة الى مساعدات مالية واقتصادية . وينهي جون ميرشايمر مقاله قائلا : كسب روسيا في موضوع الخط الشمالي يعتبر حاسما لأجل فرض بعض الشروط على الصين ، ولهذا فان الامريكيين مستمرون بهذا الاتجاه .

واستكمالا لتنفيذ عمليات احتواء الصين أجرت الولايات المتحدة الامريكية محادثات مع الهند المجاورة للصين مستغلة العداء التاريخي بينهما لأجل ضمها الى قائمة الدول التي تقف مع الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن النجاح والفشل في ذلك ، فان العلاقات بين الصين والهند تتحسن باضطراد ، وللدولتين مصالح مشتركة في حفظ الأمن الاقليمي في البحر والبر على السواء. ومن المستبعد جدا مشاركة الهند في تحالف ضد الصين ، فالهند ومنذ اعلان استقلالها عن بريطانيا نهاية الأربعينيات لم تنحازرسميا الى أي من المعسكرين الرأسمالي أو الاشتراكي ، بل كانت قد انخرطت في جهود حفظ السلام وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وقد تصدرت قيادة الحركة العالمية للدول غير المنحازة ، وهو دور ما يزال قائما وليس من السهل تخليها عنه. ولهذا فان تحالفا ضد الصين لن يكون فعالا من دون روسيا والهند ، لكنه قد يضع الصين في وضع بالغ الصعوبة ، وهو أمر بعيد الاحتمال على الأقل في المدى المنظور ، فالصين والهند وروسيا قد حددتا برنامجا للعمل المشترك السياسي والاقتصادي ، ولهم مواقفهم المشتركة من النزاع الدائر في بحر الصين الشرقي والجنوبي .وكعضو في التحالف الغربي حددت الولايات المتحدة الامريكية لاستراليا دورا محوريا في تنفيذ سياسة احتواء الصين في حين تشهد المصالح الاقتصادية بين الصين وأستراليا ازدهارا لم يشهده تاريخ العلاقات بينهما. وقد عبرت الصحافة الأسترالية عن انتقادات شديدة لسياسة احتواء الصين ، ووصفتها بكونها " في غير محلها وغير ضرورية " .

ثالثا : استراتيجية الحرب التجارية : وسنقوم فيما يلي بتقصي تأثير الحرب التجارية على كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين .

الولايات المتحدة الامريكية : ظل الاقتصاد الأمريكي محمياً، بصورة نسبية، حتى الآن من الآثار السلبية للحرب التجارية بفضل التخفيضات الضريبية التي أدخلها الرئيس ترامب. ولكن تلاشى التحفيز الناشئ عن التخفيضات الضريبية، في حين بدأ تأثير تخفيض بنك الاحتياطي الفيدرالي

لأسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٨ وتأثير الحرب التجارية المتصاعدة منذ أواخر عام ٢٠١٨ يظهر على الاقتصاد.

ومستقبلاً، يمكن أن يزداد تأثير العاملين السابقين في إضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي: كلما طال أمد التعريفات الجمركية، وكلما ارتفع مستواها، وكلما استهدفت السلع الاستهلاكية بصورة مباشرة. ولكن، مع الانتخابات الرئاسية التي ستجري في العام المقبل، وحيث أن جميع المرشحين المحتملين يؤيدون التشدد في التعامل مع الصين بشأن ممارساتها التجارية، من المرجح أن تظل التعريفات الحالية في مكانها، بل ربما أن تتصاعد أكثر في المستقبل المنظور. في الواقع، لقد أدت الحرب التجارية إلى إرغام بنك الاحتياطي الفيدرالي سلفاً على البدء في تخفيض أسعار الفائدة، وعلى الرغم من مقاومته، اضطر البنك أيضاً على خفض أسعار الفائدة أكثر في أواخر عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٠.

الصين: إن التأثير المباشر للحرب التجارية أكبر على الصين مما هو على الولايات المتحدة الامريكية . لقد اتبعت الصين نموذج نمو تقوده الصادرات، مما أدى إلى نمو قوي بشكل خاص في السنوات الخمس السابقة للأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩. خلال هذه الفترة، تخصصت الصين في أن تصبح مصنع العالم، وقامت بنقل قواها العاملة الضخمة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ومن الزراعة إلى التصنيع.كما واجهت الصين الأزمة المالية العالمية بتقديم تحفيزات ائتمانية ضخمة، من خلال توجيه القطاع المصرفي لتمويل الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية. وأدت هذه التحفيزات الكبيرة عبر الإقراض المصرفي إلى حدوث تراكم كبير للديون. لاحقاً، سمحت السلطات الصينية بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعملت على تشجيع إعادة التوازن الاقتصادي نحو الاستهلاك المحلي من خلال مزيد من إجراءات التحفيز المستهدف. وتحاول الصين حالياً دعم استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت تسهيل عملية إعادة التوازن. وتشكل الحرب التجارية تحدياً كبيراً لأنها تضرب نموذج النمو الصيني القائم على التصدير ،

لكنها في الوقت ذاته تمثل فرصة لتشجيع إعادة التوازن الاقتصادي. وبالفعل، تتبع الصين استراتيجيتين واضحتين لدعم استمرار النمو الاقتصادي. أولاً، تستخدم الصين مبادرة الحزام والطريق الخاصة بها لتقليص وقت وتكلفة النقل، وبالتالي تعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق في منطقة أوراسيا (أي قارتي آسيا وأروبا). ثانياً، ترتقي الصين في سلسلة القيمة من خلال الانتقال من التصنيع منخفض التكلفة إلى قطاعات أكثر تطوراً وذات قيمة مضافة أعلى.

وبدأ الاقتصاد العالمي بالفعل يتأقلم مع احتدام الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. ويتجلى الأثر الرئيسي في تحول مسارات التبادلات التجارية. على سبيل المثال، زادت صادرات فيتنام إلى الولايات المتحدة بأكثر من زيادة وارداتها من الصين. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن التعريفات الجمركية الأمريكية المفروضة على الصين تدعم التنافسية النسبية للمصنعين الفيتناميين، ولكن يُرجح أن هناك أيضاً تغيير بسيط لمسارات الواردات الصينية من طرف فيتنام.

الخلاصة: ترغب الولايات المتحدة الامريكية والصين في التوصل إلى اتفاق يحفظ ماء الوجه وذلك يعد عاملاً إيجابياً، لكن كلاهما يعتبر الآخر خصماً استراتيجياً على المدى البعيد، ولذلك لن يكون أي اتفاق يتم التوصل إليه كبيراً أو شاملاً. ولذلك، نرى أن حدوث المزيد من التصعيد سيكون مرجحاً بدرجة أكبر من التوصل إلى هدنة أو وقف للتصعيد. إن التركيز الشديد على المنافسة التجارية في وسائل الإعلام ودوائر صنع السياسات قد زاد حتماً من المنافسة بين البلدان فيما يمكن أن يصبح بسهولة لعبة محصلتها صفر. في الواقع، إذا تصاعدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فذلك قد يجبر الصين على السماح بتخفيض قيمة العملة بشكل كبير. وهذا بدوره قد يدفع المنافسين إلى تخفيض قيمة عملاتهم، وهو ما يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى حرب عملات شاملة.والمحصلة النهائية هي أن الحرب التجارية عقبة كبيرة أمام نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي نرى أنه سيصبح في السنوات ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ أضعف من التوقعات الحالية لصندوق النقد الدولي. حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٨ بفرض تعريفات جمركية بموجب المادة ٢٣٢ على واردات الصلب والألومينيوم القادمة من الخارج بواقع

٢٥٪ على الصلب و١٠٪ على الألمنيوم؛ وشملت الصلب المطلي، والسبائك، والألمنيوم، والأنابيب التي تُستهلك بكثافة في قطاعي الصناعة والتشييد أعلنت مجموعة من الدول بما فيها الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند واليابان وتركيا، فرض تعريفات مضادة على واردات محددة من الولايات المتحدة، حيث أصدر الاتحاد الأوروبي – مثلاً – قائمة بـ ١٠ منتجات أمريكية بما فيها المشروبات الكحولية، والدراجات النارية التي أخضعها لتعريفات جمركية رداً على الخطوة الأمريكية.

القرار الامريكى بفرض رسوم جمركية اضافية ودوافعه وتأثيراته:–وتعديلاً لقرار عام ٢٠١٨ وإتماماً له، أصدر الرئيس الأمريكي أواخر يناير عام ٢٠٢٠ أمراً تنفيذيا بفرض رسوم جمركية إضافية على مُنتجات جُزئية مُصنعة من الصلب والألمنيوم بواقع ٢٥٪ على المنتجات من الصلب، وبواقع ١٠٪ على المنتجات من الألمنيوم. كما حدد القرار قائمة الدول التي تم استثناؤها؛ وهي الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية. فما هي إذاً أبعاد هذا القرار ودلالاته وانعكاساته، وكيف سيؤثر على مستقبل التجارة العالمية الخاصة بقطاع تصنيع الصلب والألومنيوم وعلاقة الولايات المتحدة الامريكية بشركائها التجاريين.

أولاً– دوافع القرار الأمريكي

تُستخدم التعريفات الجمركية كوسيلة لتحقيق جملة من المخرجات للاقتصاد الوطني في الدولة التي تفرضها؛ ومن بينها حماية الصناعات الوطنية، ولاسيما تلك الناشئة أو غير القادرة على منافسة الواردات الأجنبية في السوق المحلية، إضافة إلى بعض العوامل المرتبطة بحماية المستهلكين أو حتى بالأمن القومي، ويمكن إجمال دوافع القرار الأمريكي في ما يلي :

الدوافع المرتبطة بحماية الصناعة الوطنية: وتشكل – على ما يبدوا – أحد أهم الدافع التي تقف وراء هذه الخطوة الأمريكية، ولاسيما في ظل تنامي حدة المنافسة في مجال صناعات الصلب والألمنيوم داخل السوق الأمريكية، وعدم قدرة الصناعة الأمريكية على منافسة الواردات الأجنبية

من هذه الصناعات، ومن ثم جاء قرار فرض هذه الرسوم لتشجيع الصناعة المحلية وزيادة الإنتاج المحلي، وحماية الصناعة الأمريكية من منافسة منتوجات بعض الدول مثل الصين – بحسب التصريحات الأمريكية – الأمر الذي لاقى ترحيباً كبيراً من المصنعين في الولايات المتحدة الذين أعلن عدد منهم خططاً لزيادة مستوى إنتاجهم.

الدوافع المرتبطة بالتوظيف والعمالة: ان حماية الصناعات الوطنية من الصلب والألمونيوم من شأنه أن يشجع المصانع على زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة عدد العاملين وتعزيز معدلات التوظيف وتقليل نسبة البطالة التي قد ترتفع إذا أغلقت هذه المصانع أبوابها بسبب المنافسة الدولية المُسْتعِرة؛ وهذا بحد ذاته كان يخدم أهداف انتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يستعد لخوض جولة ثانية من الانتخابات الامريكية التى خسرها أمام جو بايدن . ولاسيما أن هذه الصناعات تتركز في ولايات ذات وزن انتخابي مهم. كما أنه يمكن أن يفسر سبب عدم اهتمام الإدارة الأمريكية في الوقت الراهن بتأثيرات هذه الخطوة على حلفاء الولايات المتحدة وإعطاءها الأولوية لشؤونها الداخلية ومصالحها الخاصة.

الدوافع المرتبطة بالصراعات التجارية: ولاسيما بين الولايات المتحدة والصين، حيث يمكن النظر إلى هذا القرار باعتباره خطوة من قبل الإدارة الأمريكية في اتجاه سعيها إلى تنفيذ وعودها للناخبين بتخفيض العجز التجاري مع القوى الدولية الأخرى.

الدوافع المتعلقة بالأمن القومي: تعتبر واردات الألمنيوم والصلب من السلع الوسيطة الداخلة في قطاعات صناعية استراتيجية في الولايات المتحدة مثل صناعات السيارات والطائرات والأجهزة، وفي قطاعات صناعات البناء، والنفط، والمرافق العامة، وخطوط الأنابيب، والأسلاك، بالإضافة إلى الصناعات المتعلقة بالدفاع والأمن؛ وهناك مخاوف من أن يؤدي الاعتماد المفرط على الواردات من هذه السلع على مخاطر تهدد الأمن القومي،حيث أن أكثر من ٦٠٪ من إجمالي المعروض من الألومنيوم في سوق الولايات المتحدة يأتي من الخارج، ما يجعلها ذات تأثير كبير على

الصناعات الدفاعية والأمنية المعتمدة على الألمنيوم والصلب، وهذا ما أكده عام ٢٠١٨ تقريرين أصدرتهما وزارة التجارة الأمريكية أشارا إلى أن واردات الصلب والألومنيوم أصبحت تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمر نفسه الذي وظفه الرئيس دونالد ترامب مبرراً لفرض هذه الرسوم على أساس اعتباره إجراءً يخدم مصلحة الاقتصاد الأمريكي، ويحمي الأمن القومي الأمريكي.

وشكلت واردات الولايات المتحدة من الألمنيوم من الدول الثلاث نحو ١٢,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨، أي بواقع ٥٣,١٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الألمنيوم للعام نفسه، كما هو موضح في الشكل التالي :

ثالثاً: تأثيرات القرار الأمريكي

١-التأثيرات على الاقتصاد الكلي: رغم بعض الفوائد التي تحققها التعريفات الجمركية في ضبط الاقتصادات الوطنية وتوجيهها، ومعالجة بعض الاختلالات التجارية، فإنه يترتب عليها في المقابل بعد النتائج السلبية؛ فوفق بيانات صندوق النقد الدولي تؤدي التعريفات الجمركية إلى تحويل التجارة والنشاطات الاقتصادية إلى المنتجين غير الأكفاء. كما أنها تشجع عملية التهريب ما بين الحدود للتهرب من هذه التعريفات. وتؤدي هذه التشوهات إلى الحد من الرفاهية العامة علاوة على أن المستهلكين يخسرون أكثر من التعريفة مما يربح المنتجون، لذلك هناك ما يسمى بـ "Deadweight Loss" أي التكلفة التي يتحملها المجتمع الناجمة عن عدم كفاءة السوق. وتؤدي التعريفة كذلك إلى إعادة توزيع الدخل ما بين العوامل والفاعلين الاقتصاديين مما يؤدي إلى إنشاء تكتلات خاصة ذات مصالح مترابطة. كما قد تؤدي السياسات الحمائية الواسعة إلى ردود أفعال تجارية انتقامية من الدول الأخرى مما يضيف المزيد من التكاليف والخسائر الاقتصادية في الأسواق العالمية.

وفي حال كانت التعريفة مفروضة على المدخلات في عملية الإنتاج – وهو الوضع في هذه الحالة – فإن الخسائر المذكورة ستتفاقم كونها ستضاف إلى تكاليف الإنتاج في السلع الأخرى. وبالنظر إلى حقيقة أن التعريفة الجديدة التي فرضتها واشنطن ستؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج في قطاع

الصلب والألمنيوم، وكونه يعتبر مدخل رئيسي في كثير من عمليات الإنتاج لكثير من القطاعات، فإن ارتفاع الأسعار سينتقل إلى سوق التجزئة وفي نهاية المطاف سينعكس على أسعار المستهلك؛ لأن تجار التجزئة سيقومون بزيادة الأسعار. وهذا التطور قد يدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم وتجنب المخاطرة بحدوث تباطؤ اقتصادي.

٢-**التأثير على القطاع الصناعي وأسواق الألمنيوم والحديد:** يستفيد، نظرياً، المنتجون في الدولة المستوردة من فرض التعريفة الجمركية مما يؤدي إلى زيادة رفاهيتهم حيث أن الزيادة في سعر المنتجات التي يُنتجها المحليون في السوق تزيد من فائض المنتج في الصناعة وتزيد أرباحهم. كما أن الزيادات في الأسعار تحفز ارتفاع إنتاجية الشركات القائمة، وتؤدي إلى دخول شركات جديدة إلى هذا القطاع، وزيادة معدل التوظيف؛ وزيادة الأرباح أو العائدات أو كليهما. وهذا ما حدث، فقد قفز سعر الصلب في الولايات المتحدة بعد الإعلان عن التعريفات الجديدة إلى مستويات أعلى بكثير من معظم البلدان في جميع أنحاء العالم وذلك بنسبة ٥٠٪ عن الأسعار الأوروبية و٨٠٪ عن الأسعار الصينية، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجاباً على العاملين في هذا القطاع؛ حيث يوجد أكثر من ٨٠ ألف شخص في الولايات المتحدة يعملون في صناعة الصلب وفي حدود ٦٠ ألف شخص يعملون في صناعة الألمنيوم. ولكن في المقابل، ثمة تأثير سلبي على العاملين في القطاعات الأخرى المستهلكة للصلب والألمنيوم كون أن هناك أكثر من ٣,٤ مليون شخص يعملون في هذه القطاعات، مثل منتجات الصلب المصنعة والآلات ومعدات النقل مما سيؤدي إلى زيادة مباشرة في تكاليف الإنتاج في هذه القطاعات.

٣-**التأثير على أسواق الحديد والألمونيوم في الولايات المتحدة الامريكية** : توقع المراقبون الاقتصاديون عندما صدر قرار فرض التعرفة الجمركية الأول عام ٢٠١٨ عامًا قويًا لصناعة الحديد والصلب في الولايات المتحدة؛ حيث قدر المراقبون أن ينمو قطاع الصلب في الولايات المتحدة بمعدل ١٤,٨٪ مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك نتيجة لارتفاع السعر المحلي للصلب إلى

أعلى مستوى في خمس سنوات. وعلى الرغم من أن الطلب على الصلب من الصناعات التي تعتمد على هذه المادة (بما في ذلك صناعات البناء، والسيارات، والبنية التحية) هو المحرك الرئيسي لأداء الصناعة، فمن المتوقع أن تسهم الحركة التصاعدية في أسعار البيع في تحقيق الأداء القوي لصناعة الصلب المحلية في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك هناك تأثير متعلق بصادرات الولايات المتحدة من الصلب حيث توقع المراقبون أن ترتفع صادرات الصلب بمعدل أسرع من الواردات لأول مرة في فترة الخمس سنوات بفعل زيادة الإنتاج المحلي. ويعتقد المحللون أن التعريفات المطبقة عام ٢٠١٨ قد خدمت صناعة الصلب في الولايات المتحدة الامريكية حتى الآن، لكن تأثيراتها على القطاعات الأخرى ما يزال محل جدل .

كما أدى قرار فرض التعرفة الجمركية الأول عام ٢٠١٨ إلى نمو قطاع الألمنيوم بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الامريكية في هذا العام، بعد أن شهد انخفاضاً في الإيرادات لمدة ثلاث سنوات متتالية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، ولكن هذه الصناعة تمكنت من محو جميع الخسائر بعد قرار فرض التعريفة الجمركية. من المتوقع أن تنمو صناعة الألمونيوم المحلية بصور أكبر مع التراجع المتوقع في الطلب على الواردات الأجنبية من هذه المادة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بعد فرض التعريفة الجمركية.

اما الصين :

فتعد أكبر دولة منتجة للصلب الخام في العالم، بحصة تقارب ٥٠٪ من الإنتاج العالمي وفق تقديرات عام ٢٠١٨، وتمثل الشركات الصينية ٦ من أصل أكبر ١٠ شركات صناعة للصلب في العالم؛ حيث سيطرت هذه الشركات الكبيرة المملوكة للدولة على صناعة الصلب الصينية. ولتوضيح أهمية قطاع الصلب في الصين، فقد أنتجت شركة "باور ستيل" وحدها حوالي ٦٧,٤٣ مليون طن متري من الصلب الخام في عام ٢٠١٨ .

١-**التأثير على الشركات والمؤسسات الاقتصادية:** طلبت الشركات الأمريكية العاملة في صناعات الصلب والألومنيوم من الإدارة الأمريكية فرض تعريفات جمركية على واردات البلاد من هذه

المنتجات لحماية الصناعة المحلية، ومن هذه الشركات، شركة United States Steel وشركة Century Aluminum وشركة Whirlpool، حيث كانت تشكو منذ فترة طويلة من المنافسة الأجنبية غير العادلة.

فلاشك في أن منتجي الصلب في الولايات المتحدة الامريكية قد استفادوا من التعرفة، حيث حققت شركة Aluminum & Reliance Steel وشركة Nucor مبيعات قياسية في عام٢٠١٨ عندما صدر قرار التعريفة الأول.

أما الشركات الأمريكية المستهلكة للصلب مثل "هارلي ديفيدسون" و"جنرال موتورز" و"جنرال إلكتريك" فقد اضطرت إلى تعديل سلاسل التوريد الخاصة بها مع تقلص هوامش الربح، ومن بين أكثر القطاعات تضرراً هو صناعة البناء والتشييد كونها تشكل ٤٠٪ من الطلب على الصلب في الولايات المتحدة، يليه قطاع صناعة السيارات الأمريكية الذي استحوذ على ٢٦٪ من الطلب على الصلب عام ٢٠١٧.

الأمر الذي أدى إلى تسارع نمو صادرات الصين من هذه المنتجات بشكل جعلها تتعرض لاتهامات بأنها تتبع سياسات إغراق للأسواق العالمية. ومن شأن هذه التعريفات أن تؤثر على صادرات الصلب الصينية إلى الولايات المتحدة، لكن تأثيراتها الكلية على الاقتصاد الصيني لن تكون كبيرة بالنظر إلى محدودية حجم الصادرات الصينية من الصلب إلى السوق الأمريكية، أما التأثير الأخطر فيمكن أن يأتي من تراجع الطلب داخل السوق الصيني نفسه، نتيجة تراجع النمو، أو إذا لجأت دول أخرى إلى اقتفاء أثر الخطوة الأمريكية.

٢-التأثيرات الاستثمارات والتجارة والقطاع المالي العالمي

كان هناك توجس من أن يؤدي القرار الأمريكي إلى ردود انتقامية من الشركاء التجاريين لأمريكا – مما كان سيفرض على الولايات المتحدة الامريكية الرد على هذا التهديد الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصادين الأمريكي والعالمي. فمن حيث التأثير على هيكل

التجارة سيؤثر قرار التعرفة على واردات منتجات المعادن الأساسية إلى الولايات المتحدة الامريكية التي سينخفض حجمها بسبب هذا الإجراء الحمائي.

ومن حيث التأثير على الاستثمار فإن التعرفة الجمركية تخلق حالة من عدم اليقين مما يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، ولكن من ناحية أخرى قد تقوم الشركات التابعة للدول المفروض عليها التعريفية بتغيير مقارها إلى الولايات المتحدة كي تتفادى التعرض للضريبة، وهذا بدورة قد يزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الامريكية. فخلال الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة انخفضت الاستثمارات الأجنبية في الأخيرة بواقع ٩٠% في النصف الأول من عام ٢٠١٧، إلى ١,٨ مليار دولار. كما باع المستثمرون الصينيون ٩,٦ مليار دولار من الأصول الأمريكية، مما أدى إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي من الصين إلى الولايات المتحدة. وبالنسبة للقطاع المالي فإنه ادى إلى مزيد من الذبذبة في أسواق الأسهم كما ستؤدي حالة عدم اليقين إلى تقليص هامش السياسة المالية.

رابعا : النفوذ العسكري الأمريكي في مقابل النفوذ الاقتصادي للصين

تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بوجودٍ عسكريٍ إستراتيجيٍ مهمّ في الشرق الأوسط، من أجل الحفاظ على مصالحها، وتُعتبر القواعدُ العسكرية والانتشار العسكري الأمريكي مظلَّة حمايةٍ للأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، كما تمتلكُ الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتٍ اقتصادية إستراتيجية في الشرق الأوسط ، فهي شريكٌ لدول الخليج في استخراج وتصدير النفط قديمًا، وحاليًا هي من أكبر الشُركاء التجاريين والاستثماريين لكثيرٍ من دول الشرق الأوسط، وتعتمد عليها المنطقة في توفير الخدمات والمنتجات عالية التقنية؛ كالمعدّات الصناعية والطبِّية التكنولوجية والاستهلاكية والآلات ووسائل النقل وقطع الغيار. وبلغ حجمُ التجارة بينهما ١١٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، وفقًا لصندوق النقد الدولي ، بينما بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الشرق الأوسط حوالي

٧٥ مليار دولار، خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩، وفي المقابل تستثمر كثيرٌ من دول المنطقة مئات مليارات الدولارات من مدّخراتها السيادية في الولايات المتحدة.

في المقابل، فإنَّ الصين تحتفظُ بوجودٍ أمنيٍ محدود لحماية مشاريعها الاقتصادية واستثماراتها ومواطنيها، أو ما يُسمّيه البعض بوجودٍ عسكريٍ ناعم، ووجودٍ عسكريٍ محدود لحماية حركة التجارة عند الممرّات الإستراتيجية ، وبالتالي يرتكز حضور الصين على الاقتصاد بالأساس. واستطاعت الصين أن تطوّر علاقاتها مع دول المنطقة اقتصاديًا بصورةٍ وصلت إلى أن أصبحت أهّم شريكٍ اقتصادي لدول المنطقة، منذ عام ٢٠١٦م، وتعتمد دول المنطقة في خططها التنموية الطموحة قصيرة ومتوسّطة وطويلة المدى، على الشراكة مع الصين.

وبلغة الأرقام، يظهر أنَّ الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة يتفوَّق على الحضور الأمريكي، بفعل نموه في الآونة الأخيرة؛ ما يؤكّد سعي الصين بخطى حثيثة نحو تحقيق إستراتيجيتها المتكاملة في المنطقة. وتمُدّ الصين دولَ المنطقة بمنتجاتٍ صناعية واستهلاكية وبدائل متنوّعة بأسعارٍ تنافُسية وبجودةٍ مختلفة .

إذا بلغ حجم الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ١٩٧ مليار دولار، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠، بينما وصل حجم التبادُل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط ١٥١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ أيْ أكبر من التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم وجود أزمة كورونا وتداعياتها على التجارة عالميًا، وخاصَّةً الصينية.

تُبدي الصين رغبةً في تسوية الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية عبر الحوار والتفاهمات الثُنائية، وتحاول أن تتجنَّب الدخول في استقطاب إستراتيجي، ومع ذلك فإنَّ حالة التنافُس ستظلّ قائمة؛ ولأنَّ الشرق الأوسط هو مجالٌ حيوي تتقاطع فيه مصالح الطرفين بصورة مكثَّفة أكبر من أيّ إقليم آخر، ولأنَّها تتبنّى سياسةً هادئة نحو الصعود تركّز أكبر على المبادرات الاقتصادية . فإنَّ الصين ستظلّ تستفيد بصورة أساسية من مظلَّة الحماية الأمريكية في المنطقة، حيث تتّفق الصين والولايات المتحدة في أولوية ضمان الاستقرار الإقليمي، واحتواء الصراعات بين دول المنطقة، إذ يوفِّر ذلك

لمشروعاتها بيئةً ملائمة، ولاستثماراتها أسوقًا مستقرَّة، فضلًا عن ضمان إمدادات النفط لمصانعها الهادرة. وقد بدأت مؤشِّرات التحرُّك الصيني بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع إيران في ٢٧ مارس ٢٠٢١ في طهران .وهي خطوة موجهة بالأساس إلى الولايات المتحدة الامريكية . ويبدو وشيكًا –وفقًا لسياسة الصين وتصميمها المعهود على النفاذ إلى قلب مصالحها–أنَّ بكين ستصل إلى الشرق الأوسط محمولةً على جناح هذه المعاهدة، التي ستكون مصحوبةً باتفاقاتٍ اقتصادية وتجارية لن تقتصر على إيران، بل ستمتدُ إلى بقية دول المنطقة.

يتضح مما تقدم عرضه في هذا الفصل أن قرارات الولايات المتحدة الامريكية بفرض التعريفة الجمركية هدف إلى حماية صناعاتها الوطنية من منافسة الواردات الأجنبية، وحماية أمنها القومي، ولكن تأثيرات هذه الخطوة تجاوزت الحدود الأمريكية بالنظر إلى مكانة الاقتصاد الأمريكي وارتباطاته العالمي، ولاسيما مع القوى الدولية المصدرة لمنتجات الصلب والألمونيوم؛ مثل الصين. بيد أن تأثيرات الخطوة الأمريكية على الاقتصاد الدولي تباينت من حيث حجم صادرات كل دولة من هذه المنتجات إلى السوق الأمريكية، ومدى اعتماد اقتصادها على هذه المنتجات في تجارتها مع العالم. ورغم المخاوف الأولية من تأثيرات هذه الخطوة على الاقتصاد العالمي في حال ردت الدول المتضررة بإجراءات مشابهة، فإن مؤشرات السوق واتجاهاته أبرزت أن العالم آخذٌ في التأقلم مع هذا المستجد والتكيف معه .

خاتمة:

سعت الدراسة فى مجمل فصولها ومباحثها إلى التعرف على أهم معالم وملامح الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين فى عهد الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب ، وقد طرحت الدراسة عدة تساؤلات بحثية كان اهمها ما مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ؟ ما العوامل التى تؤثر على العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين؟ وما هى محددات هذه العلاقة ؟ما دور الصين المتصاعد فى النظام الدولى ؟ ما هى استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء الصعود التجارى الصينى؟ ما هى الرؤية المستقبلية للصعود الصينى؟ اكدت الدراسة علي الصين كواحدة من القوي الصاعدة حيث انها الدولة المرشحة بقوة في الفتره القادمة لان تكون المنافسة للولايات المتحدة الامريكية مهددة مكانتها كقطب اوحد ، كما خلصت الدراسة إلى أن الصين تستثمر قوتها الاقتصادية الصاعدة في بناء قوة عسكرية مؤثرة إقليميًّا، ونفوذ سياسي على الساحة الدولية، في وقت تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية خلال إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على النظام الدولي، الذي يمر حاليًّا بموجة من التغييرات، إذ بدأت تطرح نفسها باعتبارها قوة دولية قادرة على إعادة التوازن للنظام العالمي، وتأسيس نظام جديد تحتل فيه موقع الصدارة. توصلت الدراسة أن الحرب التجارية تؤدي بطبيعة الحال الى توتر حاد في العلاقات الدولية، ومن المعلوم ان كل الحروب التجارية التي خاضتها دول العالم عبر التأريخ لم ينتصر فيها أحد انما الخسارة تشمل الجميع .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب .

(١) خالد عبد الوهاب الباجورى ، **تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمى والعربى** ، القاهرة ، اتحاد الغرف التجارية ، سبتمبر ، ٢٠١٨ .

ب- الدوريات العلمية .

(١)جون ميرشايمر ، " الواقعية الهجومية : مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي " ، ترجمة " باسم راشد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مركز الاهرام ، أبريل ، ٢٠١٤ .

ج- دراسات وابحاث منشورة .

(١) رغدة البهى ، **الردع بالإنكار: قيود الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني في آسيا** ، أبوظبى ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٦ أغسطس ٢٠١٩ .

(٢) السيد صدقى عابدين ، **الرؤية الأمريكية للقدرات النووية الصينية** ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٢ .

(٣) محمد بن صقر السلمى ، **التنافُس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط** ، طهران ، المعهد الدولى للدراسات الايرانية ، ٢٢ إبريل ٢٠٢١ .

د – مواقع الكترونية .

(١) صحيفة البيان ، **أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة** ، دبى ، جريدة البيان ، تاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٩ ، على الرابط التالى :

https://www.albayan.ae /

(٢) محمد البغلى ، **أبرز محطات الحرب التجارية بين الصين وأميركا** ، صحيفة الجرديان البريطانية ، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩ ، على الرابط التالى : https://www.aljarida.com/articles

(٣)محمود محمد شريف ، **الآثار الاقتصادية لفرض التعرفة الجمركية الأمريكية على وارداتها من الصلب والألمنيوم** ، مركز تريندز للبحوث والاستشارات ، ٤ مارس ٢٠٢٠ ، ص ١١ ، **على الرابط التالى :** https://trendsresearch.org/

المراجع باللغة الأجنبية :

١- Bruno Maçães, **The Dawn of Eurasia: On the Trail of the New World Order**, Penguin Random House, 2018.

٢– Michael Singh, **China and the United States in the Middle East: Between Dependency and Rivalry**, The Washington Institute for Near East Policy, (Sep 10, 2020), accessed 1 Apr,19, 2021

٣- James Traub, **What Was Liberalism? The Past, Present, and Promise of a Noble Idea,** Basic Books, 2019.

٤- Parag Khanna, **The Future is Asian: Global Order in the Twenty-First Century,** Weidenfeld & Nicolson, 2019